Ms. Ar. 1572

الالماع بشرح
الاستفهام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام

المؤلف

محمد بن علي بن أحمد بن طولون

الملاحظات

- أصل هذه النسخة في مكتبة ليدن، في هولندا.

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ACAD.
LUGD. BAT.
BIBL.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنزه عن الاين والكيف والكم والصلوة على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم وبعد فهذا تعليق سميته الالهام بشرح حقيقة الاستفهام وهو مشتمل على فصول
الاول في تعريفه اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في الذهن ما لم يكن حاصلا
عنده مما سأله عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب تحصيل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم
وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم
او غيره ولهذا تقول استغفرت لفلان كما تقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول ويكون فائدة الاستفهام لغيره كان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل ذلك فيستفيده
فقلت لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام
ولو كان على ما ذكره لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم
يكن عالما به فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام قلت طلب الانسان المغفرة
لغيره مما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهم الشخص المطلوب منه مع كون الطالب
عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة اليه الا نادرا غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من
طلبه من غيره تفهيم غيره ان يفهمه هو ولذلك لم تنصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة
اليه غالبا الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الادوات باعتباره اعلم ان
المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما بنفي او اثبات وهو التصديق او لا
وهو التصور والادوات بالنسبة اليها ثلاثة اقسام تختص بطلب التصور وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام
وتختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة وهل ومشترك بينهما وهو الهمزة التي لم تستعمل مع ام المتصلة
تقول في طلب التصور ازيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد
كما مثلوا والظاهر انه يحتمل الامرين بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ويحتمل الطلب تصور النسبة وبيان
ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خروجه او دخوله فله في السؤال طرق احدها اخرج زيد ام
دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه والثاني اخرج زيد والثالث ادخل زيد فانه
يجاب في كل منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده وانما اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي
لم يسأل عنه وبالخصوص ان تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وعوض السائل حاصل على كل

تقدير

تقدير وغاية ما تخلف في ما بين الطريقين ان السائل مع العلم بالسؤال متردد بين نسبتين او بين
حصول نسبة وعدمها وهذا الامر خارج عما نحن فيه وليس من الاحتمالات التي يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد
بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل تعيين الفاعل فانه
لو اراد لم يكن يلي اداة الاستفهام ما هو عالم بحصوله وهو الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل
وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك
المثال واحتمل ذلك وجها اخر وهو السؤال عن المسند اليه ويكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية
لا فعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على
شريطة التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة محتملة للاسمية والفعلية فالارجح الفعلية لان طلب
الهمزة للفعل اقوى فهي به اولى والنحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء
على ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالجمل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فمتى قامت قرينة ناصة على ان السؤال عن
المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكر
واما اسماء الاستفهام فكلها متضمن معنى الهمزة التي يطلب بها التصور والنحويون يقولون بمعنى الهمزة
ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم توضح ذلك لان الكلام في هذه الاسماء
ليس من مقاصد هذا الفصل الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام تفترق ام المتصلة وتسمى المعادلة لتاديتها
وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه فاما الاوجه
اللفظية فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما
لفظا لا معنى فالاول نحو ازيد قائم ام عمرو والثاني نحو سواء علي اقمت ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها
معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك
ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا واستعملت في غير الاستفهام
وهي التسوية الامرين لان الطالب لفهم الشيء يستوي عنده وجوده وعدمه اعني استواءهما في اصل الاحتمال
وان كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه رحمه الله بقوله وانما جاز الاستفهام هنا
لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلت ازيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف الاستفهام
كما جرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة انتهى وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل

يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ونحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراه والوجه الثاني باعتبار ما قبلها أيضا وذلك أن الاستفهام قبل المتصلة
لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التصور والتسوية كما قدمنا والاستفهام الذي قبل المنقطعة
لا يكون بواحد منهما بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوي الأعمى والبصير الآية
وقول علقمة زعبلة هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها
التصديق نحو أقام زيد أم قعد عمرو إذا أردت بأم الإضراب عن الأول فإن أردت الاستفهام عن الواقع
من النسبتين فأم متصلة فالكلام على هذا يحتمل المتصل والمنقطع بحسب الغرض الذي يريد هذا معنى
كلام جماعة وقال ابن هشام الخضراوي من شرط أم المتصلة أن لا يكون بعدها فعل وفاعل إلا وقبلها فعل
وفاعل والفاعل في كل من الجملتين واحد نحو أقام زيد أم قعد فإن قلت أقام زيد أم قعد عمرو كانت منقطعة
وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأ وخبر فلا بد من اتحاد الفاعلين الخبرين نحو أزيد منطلق أم عمرو فإن قلت
أم عمرو جالس كانت منقطعة وكذا إذا خالف بين الجملتين نحو أقام زيد أم عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف
لما تقدم ولا شك أن تخالف الخبرين والفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع وأما أنه يستحيل
إجابة ذلك فلا وقد نصوا على اتصال أم في قوله ما أبالي أنت بالحزن تيس أم جفاني بظهر غيب لئيم مع
اختلاف الفاعلين وفي قوله ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع مع اختلاف
الخبرين وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويل المفردين فلا ذكر تعين الاتصال لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغني
أحدهما عن الآخر كما في قولنا أزيد أم عمرو في الدار وإذا احتمل الخبران نحو أزيد قائم أم عمرو قائم احتمل الكلام
الاتصال والانقطاع باختلاف التقدير فإن قيل فلم جزم الجميع في نحو أزيد قائم أو عمرو بالاتصال مع إمكان
الانقطاع بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره قيل لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف
لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بينة ولهذا امتنع أن يدعى في نحو جاء الذي في الدار أن الصلة الذي هو في الدار
والوجه الثالث باعتبار ما بعدها وهو أن المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فإنها تدخل
عليه ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة وفي بيتي علقمة زعبلة وبالاسم كما في قول الله تعالى أم ماذا كنتم
تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم وقول الشاعر أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

والبرجه

3

والوجه الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو أن المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين
والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين فأما قولهم إنها لإبل أم شاء فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ
وقد خرق ابن مالك الإجماع في ذلك فادعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم إن هناك
لإبلا أم شاء بالنصب ومحل هذا عند الجماعة أنه بني على إضمار فعل أي أم أرى شاء لا على العطف على اسم
إن ولم يترجم له وحذف النقل وهو أن المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد لمعنى بل فإذا استعملت على
هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز فإن قيل لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك
كثيرا كما في العطف ببل ولم يكن نادرا والأقائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة وابن مالك يقول إنه نادر
قيل الذي منع من كثرته أن تجرد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل وتبين من هذا
أنه كان ينبغي لابن مالك أن يقول وقد تعطف المفرد إن تجردت عن معنى الاستفهام وقد يجاب بأنه
استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وأنه لا يدخل على المفردات فكذا
الاستفهام بأم التي هي في قوة الهمزة وبل وأما قول الزمخشري في إنا لمبعوثون أوآباؤنا الأولون
إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المرفوع المتصل للفصل بين العاطف
والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا وأما أوجه المعنى فأحدها ما أسلفناه في صدر الكتاب من أن
المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق والثاني أن المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد
معنيين غالبا وهما الإضراب والاستفهام والثالث أن المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام والإنكار
وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عن الاستفهام وبسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين فإذا
تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام فلو تجردت عنه كانت مهملة
ومما يدل على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد و
بهذا يعلم ضعف جزم النحويين وأكثرهم في إنها لإبل أم شاء بأن التقدير بل أهي شاء إذ يجوز أن يكون
التقدير بل هي شاء على أن المتكلم أضرب عن الأول واستأنف إخبارا بأنها شاء وعلى هذا المعنى أجيز لابن
مالك أن يدعي أنها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا ويعلم أيضا غلط ابن الشجري وغيره في استدلالهم بنحو
أم هل تستوي الظلمات والنور وبيتي علقمة على أن هل بمعنى قد لما فهموا أن معنى الاستفهام لا يفارق أم
والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا أيضا نظير الاستدلال بقوله أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم

وما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها فان قيل العلم
يقدرون ارتفاع كبير بفعل محذوف على حد وان احد من المشركين استجارك فالجواب انه لا يمتنع بعد قد
فكذلك ما زاد فيها الوجه الرابع ان الاستفهام الذي تطلبه المتصلة لا يكون الا حقيقيا والذي تطلبه
المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل ام شاء على احد الاحتمالين وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات
ام له البنات ولكم البنون الايات والحاصل ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه احدها ان ما
قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره والثاني انه بعدها
يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون الا جملة والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باي ومع الجملة
بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها ببل والهمزة والرابع انها قد تحتاج لجواب وقد لا تحتاج
والمنقطعة تحتاج للجواب والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين و
المنقطعة انما تجاب بنعم او لا والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة ونص على هذا
ابن عصفور في مقربه وفيه خلاف مشهور

ACAD.
LUGD. BAT.
BIBL.

شبكة الألوكة
www.alukah.net